الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان بحلول العام ٢٠١٦

ملخّص تنفيذي

اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال

منظمة العمل الدولية

الجمهورية اللبنانية

خطة العمل الوطنية
للقضاء على أسوأ أشكال
عمل الأطفال في لبنان
بحلول العام ٢٠١٦

ملخّص تنفيذي

ملخص تنفيذي

الظروف العامة

الالتزام الدولي

يُعتبر أسوأ أشكال عمل الأطفال، كما تنص عليه المادة ١٨٢ من اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩، انتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل وخرقاً فاضحاً للكرامة المتأصلة في الإنسان. وبفضل الدعم الدؤوب من قبل منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (آيبك) التابع لها، اكدّت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على التزامها بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ وذلك في المؤتمر العالمي عن عمل الاطفال الذي عقد في الهايغ(Hague) عام ٢٠١٠. شارك أكثر من ٥٠٠ مندوب من ٩٧ دولة في المؤتمر، إتفقوا على خارطة طريق تهدف الى إحداث زيادة كبيرة في الجهود الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ . كما أكدت خارطة الطريق أن عمل الأطفال يشكل أيضاً عائقاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن القضاء على عمل الأطفال يؤدي الى مردود اجتماعي واقتصادي عاليين ويساهم في خروج الأسر من دائرة الفقر. استُلهم هذا الالتزام وكان مدعوماً بقوة من المبادئ والأحكام التي تنص عليها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ الخاصة بالحد الادنى لسن للاستخدام، وبالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وكذلك بروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠ الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر.

التزام الحكومة اللبنانية

صادق لبنان على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩١ وقد ثابرت الحكومة اللبنانية على إرسال التقرير الى اللجنة الدولية لحقوق الطفل منذ ذلك الوقت. وقد كانت المادة ٣٢ من الاتفاقية والمتعلقة بعمل الأطفال في صلب التقارير التي أرسلتها الحكومة اللبنانية. إضافة الى ذلك، التزمت الحكومة اللبنانية رسمياً بمكافحة عمل الأطفال في لبنان منذ عام ٢٠٠٠. هذا الالتزام تجسد من خلال عدد من مذكرات تفاهم تم توقيعها بين منظمة العمل الدولية والحكومة اللبنانية، ممثلة بوزارة العمل، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن. ومنذ ذلك الوقت، باشرت الحكومة اللبنانية باتخاذ ما يترتب عليها من تدابير مهمة لمكافحة عمل الأطفال وخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. وتتمثل هذه التدابير بإعداد سياسة وطنية وبرنامج إطار عمل تعرف بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال لعام ٢٠٠٤، إنشاء وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل واللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في عام ٢٠٠١، علما بأنه تم تعزيز التدبير الأخير من خلال إصدار مرسوم آخر عام ٢٠٠٥، تم تعديله لاحقاً بالمرسوم رقم ٥١٣٧ تاريخ ٢٠١٠ بحيث جعل مجلس الوزراء من هذه اللجنة لجنة عليا، إضافة الى اطلاق قاعدة بيانات خاصة بعمل الأطفال في وزارة العمل. وهناك تدبير آخر اتخذته الحكومة اللبنانية يتمثل باعتماد المرسوم رقم ٨٩٨٧ عام ٢٠١٢ المتعلق بتحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. وفي العام نفسه، أعدت الحكومة اللبنانية بالتعاون وبدعم تقني ومادي من منظمة العمل الدولية، خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

إعداد خطة العمل الوطنية

تم إعداد خطة العمل الوطنية هذه بناء على توجيهات معالي وزير العمل اللبناني، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، السيد سليم جريصاتي مع وجود التزام قوي من قبل أعضاء هذه اللجنة، بمن فيهم العمال ممثلين بالإتحاد العمالي العام، وأصحاب العمل ممثلين بجمعية الصناعيين اللبنانيين. بالإضافة إلى ذلك، شارك عدد من المسؤولين من وزارات ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد خطة العمل الوطنية والمصادقة عليها، وقد ساهموا في إغناء المناقشات وإضافة عناصر واقعية عليها. كما تم أخذ وجهات نظر عدد لا بأس به من الأطفال العاملين وأولياء أمورهم بعين الاعتبار أثناء إعداد الخطة.

المشكلة والاستجابة

حجم المشكلة

لا يوجد أرقام وأعداد دقيقة للأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. إلا أنه تم إجراء عدد من الدراسات وتبين أن المشكلة في تزايد مستمر، خاصة أن البلاد تفتقر إلى آليات مناسبة للمعالجة، والأهم من ذلك، إلى برامج وقاية كافية. وما يزيد من حدّة مشكلة عمل الأطفال بشكل عام هو الفقر. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، اعتُبر الفقر من المشاكل الخطيرة في لبنان، مما يعني أن ما يقارب ٣٠٠ ألف شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسيةَ الغذائية وغير الغذائية. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في السنوات العشر الماضية. فوفقا لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بلبنان والذي أعد عام ٢٠٠٨، فإن ٢٨,٥ في المائة من السكان يعيشون تحت الحد الأعلى لخط الفقر (وهو ٤ دولار للفرد في اليوم)، و٨ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع وتحت الحد الأدنى لخط الفقر (وهو ٢,٤ دولار للفرد في اليوم)، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

يعمل عدد كبير من الأطفال في عدة قطاعات على سبيل المثال: تصليح السيارات (ميكانيك، طلاء...)، والبناء والألمنيوم، وأعمال الحديد، والتمديدات الصحية. ويتواجد الأطفال العاملون في مواقع صناعية تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة، ويستخدمون تكنولوجيا قديمة وآلات وأدوات غير آمنة. كما يتم استخدام مواد متفجرة وقابلة للاشتعال ومواد ضارة أو خطرة في كثير من المصالح. أضف إلى ذلك أنه داخل هذه الأماكن هناك مستوى منخفض من الوعي بأهمية الوقاية والسلامة الصحية التي ينبغي اعتبارها من شروط العمل الأساسية.

يعمل الأطفال في هذه المنشآت لساعات طويلة وبمعدلات دخل منخفضة في وظائف لا تناسب نموهم البدني والعقلي ولا مستويات المهارات لديهم. كما أن معظم أماكن العمل غير مسجل قانونياً ولا يخضع لإطار قانوني أو تفتيش. ويسهم سوء الأوضاع الصحية والآلات في المخاطر التي يواجهها الأطفال في العمل. وهناك أيضاً مخاطر محددة في صناعات معينة كالتعرض للمواد والمخلفات السامة.

أما الأطفال العاملون في منطقة عكار والهرمل وبعلبك، فهم عادة يعملون في الزراعة. وفي معظم الأسر، يعمل الطفل مع عائلته، وخصوصاً أثناء الحصاد وعند تجهيز الأرض للزراعة لأنه يوفر تكاليف اليد العاملة ويساهم في زيادة دخل الأسرة. وترتبط أنواع أخرى من مخاطر العمل في صناعة مبيدات الحشرات والأسمدة التي تحتوي على مستويات مرتفعة من المواد الكيميائية السامة التي يمكن أن تسبب الأمراض. إضافة إلى ذلك، لا يتم اتخاذ تدابير السلامة، مثل الأقنعة الواقية، والقفازات والقبعات. إن العمل الزراعي عمل موسمي، والغياب لفترات طويلة عن المدرسة يعيق التحصيل العلمي على المدى الطويل ويجعل الأطفال العاملين يتأخرون عن باقي زملائهم في الصف، وينتهي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ستقوم باستخدام البيانات والأرقام والمعلومات التي سيوفرها المسح الوطني عن عمل الاطفال والذي سيتم تنفيذه في عام ٢٠١٣ من قبل ادارة الاحصاء المركزي بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية، في رصد ومتابعة وتقييم خطة العمل الوطنية.

مبادئ ومقاربات خطة العمل الوطنية

التزاماً بدليل منظمة العمل الدولية الخاص بإعداد سياسات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال، تمت صياغة هذه الخطة وفقاً لمجموعة من المبادئ الشاملة التي جرى استخلاصها من:

- المبادئ الأساسية للدولة كما وردت في الدستور، والتشريعات الوطنية، والرؤية البعيدة المدى، والخطط الإنمائية متوسطة الأجل، والسياسة الوطنية لتنمية الطفل؛
- المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و١٨٢ والتوصيات المرتبطة بهما، ومواثيق حقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والاتفاقات الإقليمية التي يعتبر لبنان طرفاً فيها.

في هذا السياق، تستند هذه الخطة على المبادئ العامة لحقوق الطفل، التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل استنادا إلى المواد ٢، ٣، ٦ و١٢ من اتفاقية حقوق الطفل والتي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٨٩. والمبادئ الأربعة هي:

١) مبدأ عدم التمييز.
٢) مبدأ مصلحة الطفل الفضلى.
٣) مبدأ حق الطفل في البقاء والنمو.
٤) مبدأ حق الطفل في المشاركة.

وبالإضافة إلى المقاربة المرتكزة على الحقوق، تعتمد خطة العمل الوطنية على مقاربة التخطيط المرتكز على النتائج، وسوف تكون جميع الأهداف فيها محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ومحددة بفترة زمنية معينة. بناءاً عليه، تتجاوز التدخلات لإستراتيجية لخطة العمل الوطنية هذه هدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى ضمان رفاه الأطفال الذين يتم إنقاذهم من خلال برامج إعادة التأهيل وبرامج إعادة الاندماج الملائمة من جهة، ومن خلال إنشاء نظام وقاية من جهة أخرى.

عملية استشارية واسعة

تم تنظيم مشاورات مكثفة للحصول على المعلومات والآراء من أجل التأكد من صحة البيانات والمعطيات مع مجموعة واسعة من المسؤولين وأصحاب الشأن الذين لهم دور اساسي وفي غاية الأهمية ليس فقط في إعداد خطة العمل الوطنية، انما أيضا في تنفيذها. وهذه الاستشارات شملت على سبيل المثال وليس الحصر – مستشار رئيس الجمهورية لشؤون حقوق الانسان والشؤون الاجتماعية، المسؤول عن السياسات الاجتماعية في مجلس الوزراء، المستشار القانوني لوزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية، بالاضافة الى وزير العمل ورؤساء الاتحاد العمالي العام وجمعية الصناعيين اللبنانيين وسائر أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال كممثلين عن وزارة العدل ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الزراعة اضافة الى الجهات المذكورة أعلاه، وأيضاً ممثلي المنظمات غير الحكومية واليونيسف واليونيسكو.

التدخلات الإستراتيجية

تتمحور خطة العمل الوطنية حول أحد عشر محوراً إستراتيجياً يستطيع أن يؤدي تنفيذها مجتمعة إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان، مع نهاية العام ٢٠١٦. وهذه المحاور الإستراتيجية هي:

١) التشريع و تطبيق القانون
٢) التعليم الإلزامي والمجاني
٣) الإدماج في نظام التعليم
٤) الفرص الاقتصادية للأهل والشباب في سن العمل
٥) بناء وتنمية القدرات
٦) مراكز خدمات التنمية
٧) السلطات المحلية
٨) المجتمع المحلي والقادة المجتمعيّون
٩) الوقاية
١٠) الانتشال
١١) إعادة التأهيل

التنفيذ

حساب التكاليف والتمويل

تم إعداد الخطة بشكل عملي جداً وواقعي. وجرى تقدير الكلفة بالطريقة عينها وبالاستناد إلى تقدير كلفة كل هدف إجرائي على حدة. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر تمويل هذه الخطة ستتنوع كالتالي:

١) مساهمة الحكومة اللبنانية
٢) مساهمة منظمة العمل الدولية
٣) مساهمة الدول المانحة
٤) مساهمة الشركات التجارية اللبنانية والشركات التجارية الدولية العاملة في لبنان، من خلال سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تبلغ الكلفة الكاملة المقدرة لتنفيذ خطة العمل الوطنية ٢٣،٧٣٥،٠٠٠ دولار أمريكي. اضافة الى الموارد الموجودة و/أو المزودة بها المؤسسات الرسمية والمجتمع الاهلي

الرصد والتقييم

الرصد والتقييم وتقدير الأثر ثلاث ركائز أساسية لضمان نجاح خطة العمل الوطنية. والرصد، بالنسبة لهذه الخطة، يعني جمع وتحليل جميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الخطة بشكل دائم ومنهجي. أما التقييم، فهو ضروري لتقييم فاعلية وصوابية التنفيذ وإصدار التوصيات اللازمة المتعلقة بالتقويم حيث تقتضي الحاجة. وتعتمد هذه الخطة أيضا على تقنية تقدير الأثر، بحيث تقاس النتائج التي أدت إلى تغيير فعلي وايجابي في حياة الأطفال الذين انتشلوا من أسوأ أشكال العمل، أو في حياة الأطفال العاملين بشكل عام.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه، تتضمن خطة العمل الوطنية في الإطار المنطقي المرفق ربطا مؤشرات قابلة للقياس لكل النتيجة المتوقعة المقابلة للنتائج التي تم الحصول عليها لكل محور من محاور الاستراتيجية الاحد عشر المشمولة في الخطة. وستقوم اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بالتنسيق مع وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل باستخدام هذه المؤشرات لرصد وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية هذه.

الالتزام السياسي

تحرص الحكومة اللبنانية، ممثلة بشكل رئيسي بوزارة العمل، على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال مقاربة تستند على الحقوق. وقد عبر عن الالتزام نفسه الشركاء الأساسيين وهم الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل، بالاضافة الى الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل.

إن تبني مجلس الوزراء لهذه الخطة وإطلاقها من القصر الجمهوري، يشكل بلا شك دليلاً واضحاً على التزام الحكومة اللبنانية الثابت بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦.

وزارة العمل اللبنانية
بناية البراج - أوتوستراد الشياح - المشرفية
بعبدا - لبنان
الخط الساخن: ١٧٤٠
هاتف : ٥٥٦٨٠١-٠١ / ٥٥٦٨٠٣-٠١
فاكس : ٥٥٦٨٠٨- ٠١
بريد الكتروني: ministry@labor.gov.lb
موقع الكتروني: www.labor.gov.lb